المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 211 | 29 صفحة | الخميس 31 مارس 2022

انقلاب الموقف الإسباني في قضية الصحراء الغربية:أسبابه وتأثيراته

نائب ليبي: البعثة الأممية لم تأتي للحل أو التسوية

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

هل تنجح مصر في رأب الصدع بين الفرقاء الليبيين؟ في ظل الفشل الأممي في انهاء أزمة الحكومتين

على وقع تصاعد وتيرة الخلافات في ليبيا على خلفية أزمة الشرعية بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة من جهة،وحكومة الأنقاذ التي نالت ثقة البرلمان مؤخرا برئاسة فتحي باشاغا، دخلت مصر على خط الأزمة دبلوماسيا عبر طرح مبادرة لرأب الصدع بين الفرقاء واحتواء الأزمة التي باتت تنذر بصدام جديد يجهض جهود السلام في البلاد ويعيدها الى مربع الصفر.

كثفت مصر من تحركاتها الدبلوماسية في محاولة لإنهاء حالة الصمت الدولي عبر توحيد الصفوف في ليبيا، سعيا نحو حل أزمة الحكومتين وتجنيب الجارة العودة إلى مربع الاقتتال الذي عانت منه لسنوات طويلة.

وكثفت مصر من تحركاتها الدبلوماسية في محاولة لإنهاء حالة الصمت الدولي عبر توحيد الصفوف في ليبيا، سعيا نحو حل أزمة الحكومتين وتجنيب الجارة العودة إلى مربع الاقتتال الذي عانت منه لسنوات طويلة.وتحدثت تقارير اعلامية عن احتضان القاهرة الأربعاء 30 مارس 2022 اجتماعاتٌ لرأب الصدع بين الفرقاء الليبيين.

وياتي ذلك بعد أن قدمت القاهرة مبادرة جديدة لنزع فتيل الأزمة الحالية في ليبيا،تقوم على لم الشمل الليبي وتوحيد المؤسسات وعدم إقصاء أي طرف مستقبلا ومنع الملاحقات غير القانونية إضافة إلى العمل على تشكيل لجنة قانونية محايدة مسؤولة عن إعادة صياغة الدستور.هذا فضلا عن وضع جدول زمني لخروج القوات الأجنبية مع دمج من يصلح في المؤسسات الأمنية والعسكرية.

وستسعى مصر إلى ضمان استقلال المركزي الليبي ومؤسسة النفط، وعدم تعطيل عملها من أي طرف، مع ضمان عدم وصول أي أموال للميليشيات ووضع خطة لتنفيذ بنود لجنة 5 + 5 وعدم تعطيل عملها مع وضع آليات لمراقبة البنود التي يتم تنفيذها، وسحب المقاتلين الأجانب وأي قوات أجنبية مع استبدالهم بقوات الجيش الليبي.

أكد السيسي دعم مصر لكل ما من شأنه تحقيق المصلحة العليا لليبيا الشقيقة، والحفاظ على وحدة أراضيها وتفعيل الإرادة الحرة للشعب الليبي.

علاوة على تشكيل لجنة مستقلة مسؤولة عن المستحقين لدمج وإبعاد من عليهم تحفظات أمنية، كما تضمنت المبادرة جدولا زمنيا يشمل تولي كل مؤسسة عملها دون أي تدخلات خارجية أو إملاءات، مع تعهدات ببدء وضع خطة تدريجية لإقامة الانتخابات في موعدها، كما سترسل القاهرة وفودا إلى ليبيا لمتابعة الأوضاع ميدانيا.

وشهدت القاهرة مؤخرا زيارات لمسؤولين ليبيين لبحث الاوضاع في البلاد،حيث استقبل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي استقبل، الثلاثاء، بقصر الاتحادية محمد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي،وذلك بحضور سامح شكري وزير الخارجية، وعباس كامل رئيس المخابرات العامة، وكذلك السفير عبدالمطلب إدريس، مندوب ليبيا الدائم لدى جامعة الدول العربية.

وبحسب بيان صادر عن الرئاسة المصرية، أكد السيسي دعم مصر لكل ما من شأنه تحقيق المصلحة العليا لليبيا الشقيقة، والحفاظ على وحدة أراضيها وتفعيل الإرادة الحرة للشعب الليبي، وذلك في إطار المبدأ المصري الثابت الداعم لاضطلاع مؤسسات الدولة الليبية بمسؤولياتها ودورها وصولاً إلى عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا، وإنهاء المرحلة الانتقالية، وبما يتيح للشعب الليبي الشقيق المجال لتقرير مصيره واختيار قياداته وممثليه.

من جانبه، أشاد المنفي بعمق العلاقات الأخوية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، مشيراً إلى جهود الدبلوماسية المصرية في دعم الاستقرار والسلام في ليبيا. وأوضح المنفي أنه استعرض مع الرئيس المصري جهود استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.كما اتفق الجانبان

على «تكثيف التشاور والتنسيق لمتابعة مستجدات العملية السياسية والإجراءات الخاصة بإدارة المرحلة الانتقالية، وخروج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا»، حسب البيان ذاته.

وتأتي زيارة المنفي الى القاهرة في أعقاب أخرى قام بها القائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح،إلى العاصمة المصرية، في إطار التحركات التي تقودها الأخيرة لحلحلة أزمة الحكومتين المتصاعدة، وبشكل يجنب العاصمة طرابلس، اندلاع حرب جديدة من شانها اجهاض جهود السلام في البلاد،وفق ما أوردت تقارير اعلامية.

وتبدو المبادرة المصرية هامة جدا في توقيتها خاصة بعد فشل مشاورات تونس التي قادتها مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون ليبيا ستيفاني ويليامز،منذ أيام قليلة،والتي شهدت غياب مكوّن سياسي فاعل في المشهد، وهو البرلمان الليبي، وتململ الطبقة السياسية في ليبيا وشكوكها في مبادرة المبعوثة الأممية.

وأعلنت المبعوثة الأممية إلى ليبيا ستيفاني ويليامز،الجمعة الماضي، اختتام الاجتماع التشاوري في تونس والذي عُقِدَ على مدى ثلاثة أيام مع وفد من «الأعلى للدولة» بعد أن رفض البرلمان حضور تلك المشاورات، الهادفة لوضع قاعدة دستورية لتمكين إجراء انتخابات نزيهة وشاملة،دون الإعلان عن تحقيق تقدم.

وفي حين اعتبرت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ستيفاني وليامز إن المبادرة التي قدمتها بهدف وضع قاعدة دستورية تجرى على أساسها الانتخابات،تحظى بدعم عربي ودولي،عبر نواب برلمانيون عن رفضهم لما طرحته وليامز واعتبروا أن مبادرتها لا معنى لها في ظل وجود توافق ليبي ليبي بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة في وقت سابق.

وتعد مبادرة ويليامز وفق البرلمان الليبي «مسارًا موازيًا»،كون الأخير كان قد أقر في 10 فبراير/شباط الماضي إعلانًا دستوريًا يتضمن 11 نقطة؛ أبرزها: تشكيل لجنة من 24 عضوًا من الخبراء والمختصين ممثلين بالتساوي للأقاليم الجغرافية التاريخية الثلاثة يتم اختيارهم من قبل مجلسي النواب والدولة مناصفة مع مراعاة التنوع الثقافي، تتولى مراجعة المواد محل الخلاف في مشروع الدستور المنجز من قبل الهيئة التأسيسية وإجراء التعديلات الممكنة عليه.

وتعيش ليبيا أزمة سياسية حادة منذ فشل إجراء الانتخابات في موعديها المقررين سابقا 24 ديسمبر/كانون الأول 2021 و24 يناير/كانون الثاني 2022،وهو ما اضطر مجلس النواب الليبي لأخذ زمام المبادرة وتقديم خارطة طريق جديدة بالتعاون مع مجلس الدولة، والتي أفضت إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة فتحي باشاغا، وتشكيل لجنة لوضع قاعدة دستورية للانتخابات المؤجلة.

ومع نيل حكومة فتحي باشاغا الثقة من مجلس النواب،أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايتها عبدالحميد الدبيبة تمسكه بمنصبه وعدم تسليم السلطة،لتتصاعد عقب ذلك وتيرة التصريحات بين الطرفين وسط تحركات عسكرية أثارت مخاوف كبيرة من صدام مسلح يعيد مسلسل الصراعات التي عاشتها البلاد طيلة السنوات الماضية.

ويرى مراقبون، أن الجهود المصرية الحالية قد تكون أكثر فاعلية من الجهود الأممية لحل أزمة الحكومتين في ليبيا،حيث تتمتع القاهرة بعلاقات جيدة مع كل الاطراف المتنازعة وقد يكون لها دور فعال ومؤثر في الأزمة الليبية باعتبار أنها تتشارك مع ليبيا في مصالح كثيرة، إضافة إلى الامتداد التاريخي والجوار، وهناك أيضا مشاركة في المسألة الأمنية والاقتصادية.

ولطالما شددت تصريحات السياسيين الليبين على أهمية دور مصر انطلاقا من قاعدة التأثير والتأثر بين مصر وليبيا خاصة في ملف مكافحة الإرهاب وحماية وتأمين الحدود المشتركة.فيما عبرت القاهرة في الكثير من المرات عن دعمها للحل السياسي في ليبيا، مما يعني حرصها على استقرارها وأمنها وعودتها الى مكانتها الطبيعية اقليميا ودوليا.

الجهود المصرية الحالية قد تكون أكثر فاعلية من الجهود الأممية لحل أزمة الحكومتين في ليبيا،حيث تتمتع القاهرة بعلاقات جيدة مع كل الاطراف المتنازعة وقد يكون لها دور فعال ومؤثر في الأزمة الليبية.

انقلاب الموقف الإسباني في قضية الصحراء الغربية: أسبابه وتأثيراته

العلاقات الإسبانية المغربية متشابكة ومتوترة في أغلب مراحلها. ولن تصل في كل الأحوال إلى نقائها لاعتبارات كثيرة مهما شهدت هدوءا في بعض الفترات. كل مغربي لن تمحي من ذهنه مدينتي سبتة ومليلة اللتين تحتلهما إسبانيا، ولا عدل تاريخيا ما لم يحس المغاربة أن لأرض إلى أهلها حتى ولو ذهبت سياقات التاريخ إلى تعقيدات بالتأكيد ليست في صالح المغرب. كما أن قضية الصحراء ستبقى ملفا عائما بين البلدين وغالبا ما كانت مدريد تستعمله كأداة ضغط على الرباط في علاقة بملف المهاجرين المغاربة الراغبين في دخول الأراضي الأوروبية عبر إسبانيا التي لا تريد أن تكون مركز استقطاب للهجرة غير الشرعية.

شريف الزيتوني

فخلال السنوات الماضية شهدت العلاقة بين البلدين توترا لافتا بلغ درجة استدعاء التمثيليات الدبلوماسية. كانت سنوات أشبه بحرب باردة في مستوى التصريحات والردود بسبب موقف مدريد من المقترح المغربي من قضية الصحراء الغربية، زادتها خطوة مدريد استدعاء زعيم جبهة البوليساريو في أبريل 2021، بزعم العلاج والحالة الإنسانية، وهو ما صعّد الخلاف واعتبرت الرباط ذلك «خيانة وطعنة في الظهر»، متهمة الجزائر أيضا بالمشاركة في عملية الدخول.

وبالحديث عن الصحراء الغربية، كانت مدريد قبل أيام قليلة معارضة للمقترح المغربي منح حكم ذاتي. بل إن الرفض الإسباني شمل الولايات المتحدة عندما عارضت قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في ديسمبر 2020، تبني مقترح الرباط بالسيادة الكاملة، وحاولت إسبانيا التحرك في كواليس الاتحاد الأوروبي لمنع فرنسا من تنفيذ أي مبادرة فيها تأييد للمغرب، بل اعتبرت أن التوجه المغربي يمكن أن يبقي العلاقات متوترة لفترات طويلة بطريقة تبقي على الإشكاليات العالقة سواء في علاقة بالصحراء أو بالمهاجرين الذي من الواضح أن إسبانيا تريد أن تورّط المغرب وتحملها المسؤولية فيهم بزعم التساهل في عبورهم إلى سبتة ومليلة المحتلتين، خاصة بعد استقبال إسبانيا لزعيم البوليساريو في فترة تبحث فيه الرباط عن حل ينهي انسداد الأفق الذي يعد محتملا لفترات أكبر.

العلاقات الإسبانية المغربية متشابكة ومتوترة في أغلب مراحلها. ولن تصل في كل الأحوال إلى نقائها لاعتبارات كثيرة مهما شهدت هدوءا في بعض الفترات.

خلال السنوات الماضية شهدت العلاقة بين البلدين توترا لافتا بلغ درجة استدعاء التمثيليات الدبلوماسية. كانت سنوات أشبه بحرب باردة في مستوى التصريحات والردود بسبب موقف مدريد من المقترح المغربي من قضية الصحراء الغربية، زادتها خطوة مدريد استدعاء زعيم جبهة البوليساريو في أبريل 2021، وهو ما صعّد الخلاف واعتبرت الرباط ذلك «خيانة وطعنة في الظهر»، متهمة الجزائر أيضا بالمشاركة في عملية الدخول.

لكن ولأن المواقف من المصالح ولا شيء ثابتا في السياسيى، الأمور انقلبت تماما، عندما غيرت مدريد موقفها نحو الخيار المغربي بإعلان تأييدها لفكرة السيادة المغربية. ففي الوقت الذي كان البلدان يراجعان فترة التوتر، فاجأ رئيس الحكومة الاسبانية بيدرو سانشيز، المتابعين في رسالة موجهة إلى العاهل المغربي الملك محمد السادس، اعتبر فيها أن مشروع الحكم الذاتي التي تقدم به المغرب هو "الأكثر جدية وواقعية

العلاقات الإسبانية المغربية متشابكة ومتوترة في أغلب مراحلها. ولن تصل في كل الأحوال إلى نقائها لاعتبارات كثيرة مهما شهدت هدوءا في بعض الفترات.

ومصداقية" لتسوية قضية الصحراء الغربية.

وقال رئيس الحكومة المغربية، إن اسبانيا تعتبر أن مبادرة المغرب التي تقدم بها سنة 2007 هي "الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف"، مشيدا بما سماها "الجهود الجادة وذات المصداقية التي يقوم بها المغرب في إطار الأمم المتحدة من أجل تسوية ترضي جميع الأطراف".

كما أكد سانشيز أن بلده والمغرب، لهما علاقة وثيقة، وتجمعهما «أواصر المحبة، والتاريخ، والجغرافيا، والمصالح، والصداقة المشتركة... ويجمعهما نفس المصير أيضا.. لأن ازدهار المغرب مرتبط بازدهار إسبانيا والعكس صحيح». معتبرا أن "هدف اسبانيا يتمثل في بناء علاقة جديدة، تقوم على الشفافية والتواصل الدائم، والاحترام المتبادل والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين".

وتعتبر هذه التصريحات تغيّرا جذريا في الموقف الإسباني الذي تميّز في الكثير من الحالات بالحدّة، وحتى بالتحريض على المغرب أوروبيا في علاقة بملف المهاجرين، بالإضافة إلى الغضب من تركيز الرباط لمنظومة صواريخ في المدن شمالية المقربة من مدينتي سبتة ومليلية الخاضعتين للسيطرة الإسبانية.

وفي رد على الرسالة الإسبانية، رحبت وزارة الخارجية المغربية، بما سمتها المواقف الإيجابية والالتزامات البناءة لإسبانيا «إزاء مقترح المملكة منح حكم ذاتي لحل نزاع الصحراء الغربية، ما من شأنه تحسين العلاقات المتأزمة بين الجارين».

لكن الانقلاب في الموقف الإسباني تجاه المغرب، قابلته ردة فعل غاضبة من الجزائر، الطرف غير المباشر في أزمة المغرب والبوليساريو، حيث استدعت سفيرها في مدريد للاحتجاج على تغيير موقف الحكومة الإسبانية بشكل مفاجئ بعد أن أعربت عن تفهمها ودعمها للمقترح المغربي بمنح حكم ذاتي للصحراء الغربية، عوض اجراء استفتاء لتقرير المصير تطالب به جبهة البوليساريو التي تلقى الدعم من الجزائر.

لكن ولأن المواقف من المصالح ولا شيء ثابتا في السياسي، الأمور انقلبت تماما، عندما غيرت مدريد موقفها نحو الخيار المغربي بإعلان تأييدها لفكرة السيادة المغربية.

في الوقت الذي كان البلدان يراجعان فترة التوتر، فاجأ رئيس الحكومة الاسبانية بيدرو سانشيز، المتابعين في رسالة موجهة إلى العاهل المغربي الملك محمد السادس، اعتبر فيها أن مشروع الحكم الذاتي التي تقدم به المغرب هو "الأكثر جدية وواقعية ومصداقية" لتسوية قضية الصحراء الغربية.

وقال بيان للخارجية الجزائرية، «إنها استغربت الانقلاب المفاجئ والتحول في موقف السلطة الإدارية السابقة بالصحراء الغربية، وعليه قررت استدعاء سفيرها في مدريد فورا للتشاور»، بما يعني بداية خلاف جديد بين بلدين كانا إلى وقت قريب صديقين في العرف الدبلوماسي.

وفي تطور جديد للغضب الجزائري، قال الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية، شكيب قايد، إن بلاده مندهشة للغاية من هذا التغيّر غير المبرّر والذي يعتبر انحرافا في السياسة الخارجية لمدريد، مضيفا في تصريحات إعلامية خلال زيارة إلى إيطاليا أنه «من الواضح أن الجزائر ستراجع كل الاتفاقات مع إسبانيا، في كافة المجالات».

كما ألمحت بعض الأطراف الجزائرية إلى إمكانية اللجوء إلى ورقة الغاز للضغط باعتبار أن إسبانيا تعتمد على حوالي 40 بالمئة من الغاز الجزائري، الذي يتم تصديره عبر أنابيب غاز تمر عبر خط البحر الأبيض المتوسط «ميدغاز»، بطاقة 10 مليارات متر مكعب سنويا، لكن محللين جزائريين استبعدوا الخطوة على اعتبار أن مسألة الاتفاقات الاقتصادية بعيدة عن الخلافات التي تبرز بين الفترة والأخرى.

ما يمكن استخلاصه إذن أن إسبانيا، اختارت التعامل «ببراغماتية» كبيرة في علاقتها مع المغرب، حيث نجحت الرباط في قلب الموقف لصالحها في وقت لم يكن متوقعا حتى لأكبر المتفائلين، وخاصة للجزائر التي اعتبرت الأمر غير مبرر وقد تعقبه إجراءات للمحاولة على إبقاء قضية الصحراء لصالحها.

دعوات الغنوشي المتكررة لاجتماع البرلمان التونسي: محاولة جديدة للتصعيد

اعتُبر فشل المنظومة السياسية بتونس منذ 2011، المحرك الرئيسي للحراك الشعبي الذي اندلع يوم 25 جويلية/يوليو 2021 في ولايات عديدة وخاصة بساحة باردو قبالة البرلمان التونسي، حراك تلقائي لم يعلن أي حزب مسؤوليته عنه، لكنه لاقى تفاعلا كبيرا ومشاركة قوية من الشعب التونسي. رفعت خلاله شعارات كثيرة لإسقاط المنظومة الحالية وحلّ البرلمان التونسي وأحرقت خلالها مقرات حركة النهضة في عديد الولايات التونسية. انتفاضة شعبية ندّد خلالها المتظاهرون بتردي الوضع الوبائي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي وصلت إليه البلاد التونسية واستشراء للفساد المالي والسياسي «الذي يغلب المصالح الشخصية على المصلحة العامة وينخر مؤسسات الدولة» وتفشي العنف والفوضى تحت سقف أعلى سلطة تشريعية في البلاد.

نجاة فقيري

على خلفية ذلك جاءت القرارات الإستثنائية التي أعلن عنها الرئيس التونسي قيس سعيد حيث قضت بتعليق عمل البرلمان لمدة 30 يوما وإقالة رئيس الحكومة هشام مشيشي بناء على الفصل 80 من الدستور التونسي الذي يخول لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية في حالة «خطر داهم يهدد كيان الدولة». لتتالى القرارات الرئاسية بـ»»مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه ووضع حد لكل المنح والامتيازات المسندة لرئيس البرلمان وأعضائه». وهي خطوة ثانية لسلسلة قرارات ومراسيم عديدة تمهيدا لاستفتاء شعبي في 25 جويلية/يوليو المقبل بشأن تعديل الدستور وإجراء انتخابات تشريعية في 17 ديسمبر/كانون الأول 2022.

منذ 25 جويلية/ يوليو وليلة إعلان الإجراءات الإستثنائية أمضى رئيس حركة النهضة والبرلمان المجمد راشد الغنوشي ليلته أمام البرلمان التونسي وحاول الدخول عنوة رفقة بعض نواب حركته ونواب عن ائتلاف الكرامة وانتشرت في تونس وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وعديد الصحف العربية موقف الجندي التونسي وردّه الشهير على الغنوشي بعد محاولة الأخير إقناع الجندي السماح له بالدخول إلى مقر البرلمان بعد قرار تجميد أعماله، قائلا «الجيش التونسي هو من دافع عن الثورة وحماها ننتظر منكم ذلك.. أيها الجيش الوطني، حامي الحمى والدين»، في حين قالت نائبته «أقسمنا كلنا على حماية الدستور»، لكن ردّ الجندي كان صادما للغنوشي، وقال «نحن أقسمنا على الدفاع عن الوطن». لتتالى الحركات التصعيدية من جانب حركة النهضة بتحشيد الشارع في مناسبات عديدة باءت جميعها بالفشل خاصة بعد ما أصاب الحركة من تشققات وتفكك داخلي أدى إلى حل المكتب التنفيذي وانسحاب عديد القيادات البارزة إضافة إلى تبادل التهم والتصريحات وما كشف عن «تجاوزات الغنوشي» داخل الحركة على لسان قياديها المستقلين والمقالين.

من جديد و»في محاولات يائسة» للعودة للمشهد السياسي التونسي، وبعد بعض الاجتماعات»الفاشلة» للبرلمان التونسي، حسب المحللين والمراقبين، قرر مكتب البرلمان التونسي المجمدة أعماله برئاسة راشد الغنوشي، المنعقد أول الأسبوع، عقد جلسة عامة

- اعتُبر فشل المنظومة السياسية بتونس منذ 2011، المحرك الرئيسي للحراك الشعبي الذي اندلع يوم 25 جويلية/يوليو 2021 في ولايات عديدة وخاصة بساحة باردو قبالة البرلمان التونسي

يوم 30 مارس الجاري للنظر في إلغاء «الإجراءات الاستثنائية» التي أقرها رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد في 25 جويلية/يوليو 2021. كما قرر المكتب عقد جلسة عامة يوم 2 أفريل/أبريل المقبل «للنظر في الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تمر بها البلاد».

تصعيد خطير يقوده رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في ظل وضع إقتصادي واجتماعي متردٍ ينذر بـ«كارثة وشيكة» في حال لم يتم العمل سريعا على استعادة توازن البلاد من كل النواحي خاصة منها السياسية التي أثرت تأثيرا بالغا على استقرار البلاد وتحسن مؤشراتها المنهارة. ومن جانبه حذر الرئيس التونسي من محاولات عقد جلسات للبرلمان المعلق واصفا إياه بالغير قانونية، مفيدا إن قوات ومؤسسات الدولة ستتصدى لمن يريدون العبث بالدولة ودفع التونسيين للاقتتال. قائلا «يلجأون إلى المحاولات البائسة التي لا قيمة لها... محاولات انقلابية. هناك دولة وهناك قانون وهناك سيادة في الداخل وفي الخارج. من يريد أن يعبث بالدولة ومؤسساتها او ان يصل إلى الاقتتال الداخلي فهناك قوات ومؤسسات ستصدهم. قرار الجلسة العامة قرار خيالي».

ومن جهته شدّد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، على ضرورة إقدام رئيس الجمهورية قيس سعيد على خطوة حل البرلمان المجمّدة أشغاله، قائلا ‹›الحل في الحلّ.. حلّ البرلمان» مؤكدا في تصريحات إعلامية على إذاعة موزاييك أفم التونسية، على ضرورة حل البرلمان وداعيا إلى تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، قائلا ‹›لا نفهم لماذا هذا التردد اليوم..إذا كان الرئيس لا يريد حلّ البرلمان لطمأنة الجهات الخارجية فهذا يجب أن ينتهي.›وأضاف الطبوبي في تعليق على جلسات البرلمان المجمد ‹›بطبيعة الحال نحن ضد الاجتماع البرلماني الذي دعا له راشد الغنوشي»

- رفعت خلال حراك 25 جويلية/يوليو 2021 شعارات كثيرة لإسقاط المنظومة الحالية وحلّ البرلمان التونسي وأحرقت خلالها مقرات حركة النهضة في عديد الولايات التونسية

متسائلا»أحنا قلنا للرئيس حل مجلس النواب.. فلما التردد هذا اليوم؟‹‹.

واعتبر حزب التحالف من أجل تونس، في بيان ل، أن دعوة راشد الغنوشي بصفته رئيس البرلمان التونسي المعلقة أعماله، لعقد اجتماع مكتب البرلمان وإقرار جلستين عامتين ، هي جريمة سياسية بامتياز في حق الوطن والمواطنين. ونبه الحزب إلى خطورة الدعوات التي وجهها راشد الغنوشي لما تمثله من خروج عن القانون ودعوة صريحة للعصيان وتهديد للسلم الأهلي في البلاد ، فضلا عن أنها تحدّ صارخ لقرارات 25 جويلية/يوليو التي وضعت حدّا لعشر سنوات من حكم منظومة فساد ونهب خرّبت اقتصاد البلاد وأضعفت الدولة. مؤكدا على ضرورة اتخاذ قرارات وطنية جريئة يكون على رأسها إعلان حلّ مجلس نواب الشعب بتركيبته الحالية ورفع صفة نائب الشعب عن جميع أعضائه.

كما دعا الحزب الحكومة وأجهزة الدولة لضرورة تطبيق القانون على كل الخارجين عن قوانين البلاد وارتكاب الجرائم السياسية التي من شأنها تهديد الأمن القومي للبلاد كما في جرائم الاحتكار والمضاربة والتهريب وجرائم الحق العام. وأكد حزب التحالف من أجل تونس أن على رئيس الجمهورية الدعوة عاجلا لحوار وطني حول مخرجات الاستشارة الوطنية وتوسيعا لها وحول

- منذ 25 جويلية/ يوليو وليلة إعلان الإجراءات الإستثنائية أمضى رئيس حركة النهضة والبرلمان المجمد راشد الغنوشي ليلته أمام البرلمان التونسي وحاول الدخول عنوة رفقة بعض نواب حركته ونواب عن ائتلاف الكرامة

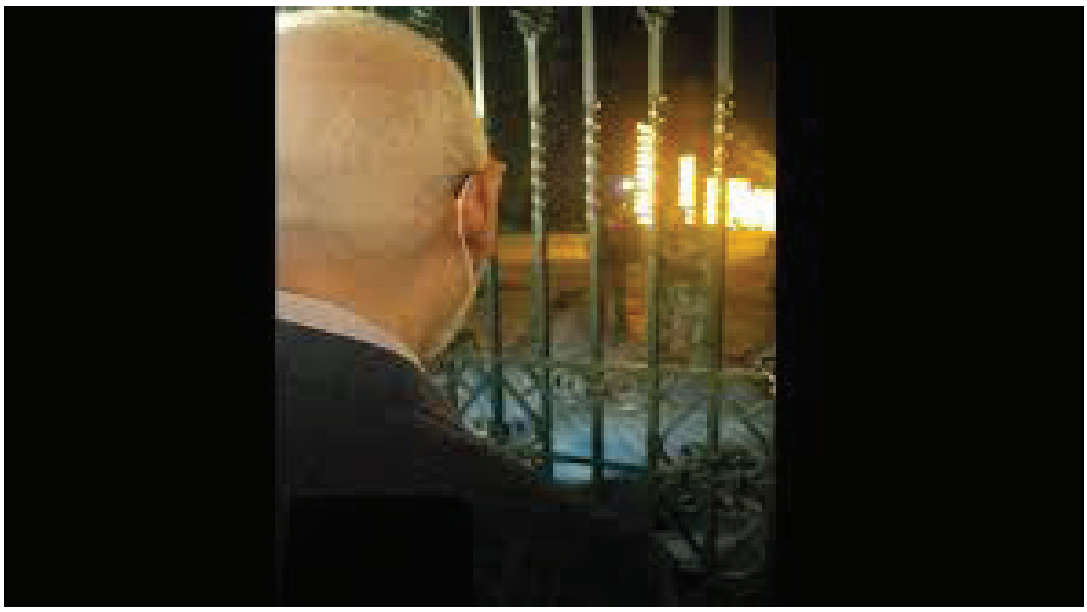

- تصعيد خطير يقوده رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في ظل وضع إقتصادي واجتماعي متردي ينذر بـ«كارثة وشيكة» في حال لم يتم العمل سريعا على استعادة توازن البلاد من كل النواحي خاصة منها السياسية

أوكد القضايا الراهنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويستثنى منه المشبوهين وكل الذين شاركوا في الحكم خلال العشرية المنتهية.

من جهته اتّهم الأمين العام لحركة الشعب بتونس زهير المغزاوي، راشد الغنوشي رئيس البرلمان المعلقة اختصاصاته، باللجوء إلى أساليب خطيرة، من خلال محاولة خلق شرعيتين في تونس، في إشارة إلى اجتماع مكتب البرلمان.

وقال المغزاوي في تصريحات إعلامية أن « ممثل الحركة في مكتب البرلمان تلقى دعوة من أجل المشاركة في اجتماعه يوم أمس الإثنين لكننا رفضنا ونعتبر أن مجلس نواب الشعب من الماضي والبلاد

- لتتالى الحركات التصعيدية من جانب حركة النهضة بتحشيد الشارع في مناسبات عديدة باءت جميعها بالفشل خاصة بعد ما أصاب الحركة من تشققات وتفكك داخلي أدى إلى حل المكتب التنفيذي وانسحاب عديد القيادات البارزة

قرر مكتب البرلمان التونسي المجمدة أعماله برئاسة راشد الغنوشي، المنعقد أول الأسبوع، عقد جلسة عامة يوم 30 مارس الجاري للنظر في إلغاء «الإجراءات الاستثنائية» التي أقرها رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد

متجهة إلى انتخابات». واعتبر أن «راشد الغنوشي بعد فشله فشلاً ذريعا في تحشيد الشارع التجأ إلى أساليب خطيرة من خلال محاولة خلق شرعيّتين، متهما إياه بـ«محاولة خلق شرعيين بعد سقوط حكومة إلياس الفخفاخ من خلال طرح المسألة في مكتب البرلمان والجدل الذي أحدثه حول استقالتها أو أنها أُقيلت، ولكنه فشل واليوم يذهب بالبلاد في هذا الاتجاه».

كما انتقد المغزاوي رئيس الجمهورية قيس سعيد واعتبره يتحمل جزءا مهما من المسؤولية نظرا «لتردده وعدم حسمه وعدم تقدمه في إنجاز مطالب الشعب الاجتماعية منذ 25 جويلية/ يوليو ومن خلال عدم حسمه في القضايا الدستورية وعدم استغلالها كل الأشهر التي مرت بعد إعلانه عن التدابير الاستثنائية»، وفق تعبيره. من جانبها أفادت عبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر، في وقت سابق، أن الجلسة البرلمانية التي دعا إليها الشيخ راشد الغنوشي يوم 30 مارس الجاري، الغاية منها إعلان انتهاء الأحكام الاستثنائية وجعل قيس في وضع غير شرعي .وأوضحت موسي أن هذا التجاذب لا يخدم البلاد والحل في انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة.

وتجدر الإشارة إلى أن استطلاع رأي جديد بتونس، كشف تصدُّر رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان التونسي المجمد راشد الغنوشي، مؤشر الانعدام الكلي للثقة في الشخصيات السياسية بـ88%، يليه رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي بـ 79%، ثم علي العريض بـ75%، وسيف الدين مخلوف بـ75% . ومن جهة أخرى كشف الإستطلاع أنّ نسبة ثقة التونسيين في رئيس الجمهورية قيس سعيد بلغت 66%، تليه رئيسة الحكومة نجلاء بودن بـ 31%، ثم رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي في المرتبة الثالثة بنسبة 17%.. وكان أيضا الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي في قائمة مؤشر الانعدام الكلي للثقة في الشخصيات السياسية بنسبة 74%..

أزمة الحكومة الليبية .. مواقف دوليّة مترددّة قد تزيد من وتيرة التصعيد

تتصاعد المخاوف في ليبيا من انزلاقها مرة أخرى إلى الانقسام السياسي أو الحرب الأهلية بعد رفض حكومة الدبيبة تسليم السلطة إلا لحكومة ناتجة عن انتخابات شعبية، مهددة باستخدام القوة في حالة محاولة افتكاك مقارها بالعاصمة طرابلس، بينما أمرت الحكومة الجديدة بقيادة فتحي باشاغا قوات الأمن برفع درجة التأهب.

رامي التلغ

عكس البيان الأخير الصادر عن السفارة الأمريكية في طرابلس عن دعم واشنطن الضمني لتولي باشاغا رئاسة الحكومة. فقد عبرت السفارة الأمريكية عن أسفها للاتهامات التي وجهتها حكومة الدبيبة للمستشارة الأممية بالانحياز، داعيةً إلى ضرورة حل الخلافات بطرق سلمية.

تتصاعد المخاوف في ليبيا من انزلاقها مرة أخرى إلى الانقسام السياسي أو الحرب الأهلية بعد رفض حكومة الدبيبة تسليم السلطة إلا لحكومة ناتجة عن انتخابات شعبية، مهددة باستخدام القوة في حالة محاولة افتكاك مقارها بالعاصمة طرابلس، بينما أمرت الحكومة الجديدة بقيادة فتحي باشاغا قوات الأمن برفع درجة التأهب.

ورغم كل هذه التطورات المهمة إلا أن الموقف الدولي الذي في العادة ما يحسم الأمور في ليبيا اتّسم بالتردّد و التذبذب.

في ذات الصدد،عكس البيان الأخير الصادر عن السفارة الأمريكية في طرابلس عن دعم واشنطن الضمني لتولي باشاغا رئاسة الحكومة. فقد عبرت السفارة الأمريكية عن أسفها للاتهامات التي وجهتها حكومة الدبيبة للمستشارة الأممية بالانحياز، داعيةً إلى ضرورة حل الخلافات بطرق سلمية.

كذلك، أعلن السفير الأمريكي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، إلى ضرورة أن يضع القادة الليبيين مصالح ليبيا أولاً، مشيراً إلى أنه ليس من شأن الولايات المتحدة أن تقرر لليبيين ما يجب فعله، لكنه أكد على أن واشنطن ستدعم كافة الجهود التي تسهم في التوصل إلى حلول وسط.

ولفتت تصريحات السفيرة البريطانية لدى ليبيا، كارولين هرندل، إلى تغيرات نسبية في الموقف البريطاني الذي كان داعماً لاستمرار حكومة الدبيبة، حيث اقتصر بيان السفيرة البريطانية على دعوة القادة الليبيين لتحمل مسؤوليتهم في الحفاظ على الاستقرار، مشيدة بالتقدم المحرز في المشهد الليبي على الرغم

من التحديات، في إشارة محتملة للتفاهمات بين النواب والدولة.

من جانب آخر،على الرغم من إعلان الرئيس التركي، رجب أردوغان، عن رفضه لتعيين حكومة ليبية مؤقتة، باعتبار أن هذه الخطوة لا تخدم الليبيين، بيد أن الموقف التركي عمد إلى تبني موقفاً حيادياً إزاء التنافس الحاد الراهن بين الدبيبة وباشاغا على رئاسة الحكومة الليبية، نظراً لكون الرجلان يعدان من حلفاء أنقرة، وبالتالي لا تريد تركيا خسارة أي طرف على حساب الآخر.

وتسعى أنقرة لحلحلة الأزمة بين الدبيبة وباشاغا، وألمحت تقديرات باحتمالية عقد تركيا لاجتماع ثلاثي خلال الأيام المقبلة بين باشاغا والدبيبة والمشري، في أنقرة، لبحث الخروج من الأزمة الحالية التي تهدد باندلاع مواجهات بين حلفاء تركيا في ليبيا.

وبدت مصر في مقدمة القوى الإقليمية والدولية التي ثمّنت قرار مجلس النواب الليبي اختيار فتحي باشاغا لمنصب رئيس الحكومة الجديدة، وأوحى موقفها السريع أنها لم تكن مرتاحة لحكومة الوحدة الوطنية التي قادها لنحو عام عبدالحميد الدبيبة، وأنها مطمئنة لعبور باشاغا للكثير من المطبات الداخلية والخارجية التي تعتري حكومته.

من ناحيتها،دعت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إلى احترام قرار مجلس النواب تكليف وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا برئاسة حكومة جديدة، وقالت «يجب احترام اختيار البرلمانيين الليبيين، ولا ينبغي أن تؤدي التناقضات إلى صراع خطير»في ليبيا، مشددة على ضرورة حل هذه الخلافات عبر «المفاوضات والتسويات».

وأعربت عن أملها في أن تتمكن حكومة باشاغا من توحيد المجتمع الليبي، ما يجعل من الممكن التعامل

تسعى أنقرة لحلحلة الأزمة بين الدبيبة وباشاغا، وألمحت تقديرات باحتمالية عقد تركيا لاجتماع ثلاثي خلال الأيام المقبلة بين باشاغا والدبيبة والمشري، في أنقرة، لبحث الخروج من الأزمة الحالية التي تهدد باندلاع مواجهات بين حلفاء تركيا في ليبيا.

بنجاح مع المهام الصعبة خلال المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الاستعدادات لإجراء الانتخابات. والأحد أعلن باشاغا بدء مشاورات تشكيل الحكومة مع مختلف الأطراف والمناطق، مجددا التزامه بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وفي خضم تسارع الأحداث أعلنت المستشارة الأممية الخاصة إلى ليبيا ستيفاني وليامز، في 4 مارس الجاري، عن مبادرة لاحتواء الموقف تتمثل في تشكيل لجنة مشتركة بين مجلسي النواب والأعلى للدولة، لوضع أساس دستوري لإجراء انتخابات في أقرب وقت، وهو ما اعتبره مراقبون «موقفا لصالح الدبيبة».

وتتلخص المبادرة في تشكيل لجنة مشتركة من 12 عضوا، مناصفة بين المجلسين لإعداد قاعدة دستورية، خلال 14 يوما ابتداءً من 15 مارس، ما يسمح بتنظيم انتخابات في أقرب وقت.

وأفاد البيان المشترك بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، بأن «الخلاف على مستقبل العملية السياسية في ليبيا يجب حله دون اللجوء إلى العنف (..) نحن على استعداد لمحاسبة من يهدد الاستقرار بالعنف أو التحريض عليه».

وهددت الدول الخمس: «الأفراد أو الكيانات داخل ليبيا أو خارجها الذين يعرقلون استكمال ليبيا لعملية انتقالها السياسي، قد يتم وضعهم على قائمة العقوبات من قبل لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن».

رغم التحرّكات الدولية المحتشمة إلا أن لغة التّصعيد لم تخفت بين جانبين و تنذر بما هو أسوأ ،حيث اتهم فتحي باشاغا، رئيس الحكومة الليبية التي شكلها مجلس النواب، حكومة عبد الحميد الدبيبة بـ»الاستمرار في اغتصاب السلطة واحتلال المقار الحكومية في العاصمة طرابلس»

وقال باشاغا في بيان له إن ضمان إجراء الانتخابات وتحقيقها على أساس دستوري ونزيه، يتطلب تضافر كافة الجهود المحلية والدولية لوقف التصعيد السياسي والعسكري، الذي تمارسه الحكومة المنتهية الولاية «التي لا زالت تغتصب السلطة وتحتل المقار الحكومية بالعاصمة طرابلس».

وأضاف أن حكومة الدبيبة «تستند في تصرفاتها إلى فرض الأمر الواقع واستغلال حرص حكومته على عدم استخدام العنف والتصعيد العسكري».

وحذر من أن ينال «استمرار الحكومة منتهية الولاية في اغتصاب السلطة والتهديد بالعنف، من اتفاق وقف إطلاق النار، وتقويض الجهود المحلية والدولية الساعية لإجراء الانتخابات، وهو ما يشكل انتهاكاً فاضحاً لمبادئ الديمقراطية، والدولة المدنية».

من ذلك،يرى مراقبون أنه على الرغم من اتساع نطاق الدعم لباشاغا، بيد أن الدبيبة لا يزال يسعى للتمسك بالبقاء لأطول فترة ممكنة، ومحاولة خلخلة التوافقات بين مجلس النواب والدولة، بيد أن التغيرات الراهنة في الموقف الدولي والأممي ربما تمثل عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل الصراع الراهن على رأس السلطة التنفيذية.

أكاديمي مغربي: إسبانيا تداركت مصلحتها التي تربطها بالمغرب

بعد نحو عام من نشوب أزمة دبلوماسية بين بين إسبانيا والمغرب مرتبطة بقضية الصحراء الغربية، أعلنت الحكومة الإسبانية الجمعة عن «مرحلة جديدة» في العلاقة مع المغرب. وقالت الحكومة الإسبانية في بيان أصدرته، «ندخل اليوم مرحلة جديدة في علاقتنا مع المغرب تقوم على الاحترام المتبادل، واحترام الاتفاقات، وغياب الإجراءات الأحادية، والشفافية والتواصل الدائم».

يأتي هذا الإعلان بعد صدور بيان عن الديوان الملكي المغربي أشار فيه إلى رسالة وصلت من رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، اعتبر فيها الأخير أن مبادرة «الحكم الذاتي» المغربية المقترحة للإقليم المتنازع عليه «بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف»... «بوابة إفريقيا الإخبارية» وفي إطار تغطيتها لهذا الملف والوقوف على أبرز التطورات والمستجدات، أجرت هذا الحوار مع الباحث المغربي وأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عبدالله أبوعوض الحسني، وإلى نص الحوار

حوار/ همسة يونس

-المغرب فرض نفسه في المعادلة الدولية كقوة إقليمية.

-بداية كيف تقيم التحولات الأخيرة في العلاقات الإسبانية المغربية وخاصة بعد دعم مدريد للرباط في قضية الصحراء الغربية؟

الصحراء المغربية، هي من المواضيع التي صار المغرب يتعامل معها كمسلمة في الدفاع عن وحدته الترابية، سواء بالمرجعية التاريخية، أو المرافعات السياسية، لذا يمكن تقييم الوضع المستجد من الجارة الإسبانية، باعترافها بالحكم الذاتي كمقترح جاد لسد اللبس في هذا الموضوع، إلا أن الموقف الإسباني المتعنت طيلة هذه السنوات، بقبوله بالمقترح المغربي مؤخرا، هو تحول جذري في الموقف، وهو دليل على تدارك إسبانيا مصلحتها التي تربطها بالمغرب، سواء بالعمق الجيوستراتيجي الجغرافي، أو المصالح الاقتصادية التي صارت تفرض نفسها كمعادلة .

ولا ننسى أن التأثير المباشر للتغيرات الدولية، سواء من أزمة كورونا، أو الحرب الدائرة رحاها الآن بين أوكرانيا وروسيا، دفعت بإسبانيا أن تعيد مراجعة أوراقها وترتيب أولوياتها ومصلحتها خاصة.

-تغير موقف إسبانيا حول الصحراء الغربية.. بماذا تصف تلك الخطوة؟

-الصحراء المغربية من القضايا الخاسرة للطرف الإسباني.

خطوة لم تأت اعتباطا بالنسبة للموقف الإسباني، بل جاءت عن دراية بما هو مقبل في المستقبل القريب، فإسبانيا تدرك أن التحولات السياسية التي يعرفها العالم، تفرض فتح قنوات دبلوماسية واقتصادية إقليمية وقارية، والمغرب فرض نفسه في المعادلة الدولية كقوة إقليمية من حيث مواقفه السياسية، ونموه الاقتصادي، والعمق الأمني في مكافحة الإرهاب، ولا ننسى دوره في مكافحة الهجرة غير الشرعية، التي أتعبت الاتحاد الأوروبي.

والصحراء المغربية، هي من القضايا الخاسرة للطرف الإسباني، حيث كانت عنده كورقة لحماية مصالحه، لكن تبين بالدبلوماسية المغربية، أن المصلحة تكمن في الابتعاد والنزول لمراعاة المصالح تحت مبدأ التفاوض، بين المغرب كقوة إقليمية وإفريقية، وبين المصالح الإسبانية سواء في المغرب أو العمق الإفريقي.

-برأيك لماذا تسعى إسبانيا إلى إعادة العلاقات مع المغرب، وما مصالحها؟

ليست مصالح فقط، بل عمق استراتيجي إقليمي وإفريقي، فإسبانيا هي بوابة الاتحاد الأوروبي مع القارة الإفريقية، وما برهنت عليه تدابير التعامل مع الجائحة، تبين أن دول الاتحاد الأوروبي منفصلة في آليات التعامل معها، وأن الاتحاد الأوروبي حاضر في الشراكة المنفعية غائب في الشراكة الفعلية، ومؤخرا بعض دول الاتحاد برهنت على المصالح الذاتية أكثر، كفرنسا وألمانيا، لذا فإسبانيا تبحث عن شراكات حقيقية وذات مردودية، وهو ما وجدته بعد دراسات واستشارات طويلة، في المغرب.

-ما نتائج هذا الدعم الإسباني وتأثيراته على العلاقات بين الجزائر وإسبانيا؟

حقيقة ستكون هناك نتائج وخيمة على الطرف الجزائري خاصة وليس الإسباني، بحكم أن النظام

-إسبانيا تبحث عن شراكات حقيقية وذات مردودية وهو ما وجدته في المغرب.

الجزائري أودع مليارات الدولارات في مشروعه التجزيئي داخل المنطقة، من خلال دعم البوليساريو وطرحها الانفصالي، فرهانات الجزائر كانت توهم الطرف الإسباني بالمنفعة المشتركة، من خلال فتح معبر على الحدود البحرية بالأطلسي، وهو ما دفع بالطرف الإسباني أن يؤمن ولو معلقا بهذا الطرح، لذا فالجزائر وجدت نفسها بعد سنين من إهدار الثروة الجزائرية، والمقدرات الطاقية، خاوية الوفاض، وعادت إلى نقطة الصفر، من حيث تعبئة إسبانيا لتبني الطروحات الانفصالية الوهمية.

فما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا يؤشر على انعزال الجزائر إقليميا وقاريا ودوليا في موضوع الصحراء المغربية.

-ماذا عن ملف تدفقات المهاجرين عبر الثغرين المحتلين، وملف ترسيم الحدود البحرية؟

إسبانيا الشريك الاقتصادي الأول للمغرب في عام 2019، حيث استحوذت على 28.4٪ من إجمالي التجارة الخارجية للبلاد مع الاتحاد الأوروبي. وهو ما يعادل 14.89 مليار دولار، حسب تقرير التجارة الخارجية السنوي لمكتب الصرف لعام 2019.

كما استحوذت الدول الأوروبية مجتمعة على 65.8٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب في عام 2019، المقدرة بنحو 52.46 مليار دولار. كما بلغ نصيب البلدين الجارَيْن مجتمعَيْن 52.2٪ من تجارة المغرب مع أوروبا.

ومنذُ أن قام المغرب عبر مجلس المستشارين، إحدى غرف البرلمان المغربي، في الرابع من فبراير 2019 بالمصادقة على مشروعي قانونين يسعيان إلى ترسيم الحدود البحرية للمغرب من مدينة طنجة شمالاً إلى لكويرة جنوباً. وهو ما يمكن اعتباره انعطافة مهمةً قام بها المغرب في تدبير مناطقه البحرية، إذ عمل التشريع الجديد على

تحديد حدوده البحرية لتشمل المياه والجرف القاري الممتد إلى صحرائه المغربية، لتكتمل بذلك مسطرة التصديق التشريعي للمغرب في هذا المجال.

ولأن المغرب بات يعتمدُ على المسار التشريعي من أجل حماية حدوده البحرية من التمدد الإسباني، فإنه اعتمد على نصوصٍ تشريعيةٍ وتنظيميةٍ تتعلّق باختصاصه البحري، مثلَ الظهير الشريف الصادر في 8 أبريل/نيسان 1981 بإصدار القانون رقم 81 لإنشاء منطقة اقتصادية خالصة تبلغ 200 ميل بحري قبالة الساحل المغربي.

ما يعني أن عمل إسبانيا بورقة الصحراء المغربية كآلية للضغط، صار متجاوزا ولم يعد له التأثير المباشر على طبيعة المصلحة المغربية.

أما بخصوص تدفق المهاجرين، فالمغرب يعتبره الاتحاد الأوروبي بوابة لأوروبا من حيث تدفق المهاجرين الأفارقة خاصة، وإسبانيا هي المستقبل المباشر للمهاجرين الأفارقة.

والثغرتين مدينتي سبتة ومليلية، كمدينتين محتلتين من طرف إسبانيا، إنما هما مسألة وقت للحسم في قضيتهما. لأن المغرب يؤمن بمبدأ الاسترجاع المبني على النهضة الاقتصادية الداخلية، ومكافحة الفساد.

-ما المكاسب السياسية للمغرب من هذا التقارب؟

من أهم المكاسب، الاعتراف الضمني الإسباني بالمغرب كقوة إقليمية، وأن اسبانيا تعتمد التقارب السياسي مع المغرب خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة، والمغرب بدأ يدشن عهدا جديدا في علاقاته الدولية، وعمله الداخلي بضمان سيادته في مجموعة من المجالات القطاعية التي ترتبط بصفة مباشرة بأمنه واستقراره.

ومن أهم المكتسبات السياسية، نفوذ تصوراته مع دول الجوار دون الاحتكاك الميداني الذي تجتر إحدى الدول لافتعاله.

-كلمة أخيرة...

المستقبل مليء بالتحولات السياسية في مجال العلاقات الدولية، والصحراء المغربية عمليا بافتعالها كمشكل صار من الماضي، والعمل على ترسيخ قواعد السيادة الداخلية والخارجية، هو الرهان القادم لكل دولة، ومن لم يتفطن لما يقع في العالم، من تحولات هرمية، سيجد نفسه خارج السرب.

عضو لجنة خارطة الطريق بالبرلمان: البعثة الأممية لم تأتي للحل أو التسوية

أكد عضو لجنة خارطة الطريق بمجلس النواب مفتاح الكرتيحي أن البعثة الأممية في ليبيا لم تأتي لحل الأزمة وإنما خلط الأوراق وإطالة زمن الأزمة مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد إن تدخل البعثة الأممية بمثابة ضرب للاتفاق الليبي – الليبي بشأن التعديل الدستوري لذلك تدخلت مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة ستيفاني وليامز لنسف هذا الاتفاق والرجوع بالليبيين إلى نقطة الصفر.

إلى نص الحوار:

حوار: سوزان الغيطاني

البعثة الأممية لم تأتي للحل أو التسوية وتدخلها الآن هو بمثابة ضرب الاتفاق الليبي – الليبي.

لماذا لم يختار مجلس النواب ممثليه في لجنة وضع القاعدة الدستورية للانتخابات؟

في اعتقادي أن البعثة الأممية لم تأتي للحل أو التسوية وإنما لخلط الأوراق وإطالة زمن الأزمة، ماذا فعلت البعثة طيلة السنوات الماضية، تدخل البعثة الآن هو بمثابة ضرب الاتفاق الليبي – الليبي، حيث لم يصل الليبيين إلى اتفاق فعلي وداخلي بملكية ليبية صرفه ودون تدخل أجنبي كما يحدث الآن، لذلك تدخلت المستشارة الأممية ستيفاني وليامز لنسف هذا الاتفاق والرجوع بالليبيين إلى نقطة الصفر، أما كان الأجدر بهم الدفع بالاتفاق وخارطة الطريق إلى الأمام لاستكمال المراحل والوصول إلى الهدف الذي يتطلع له كل الشعب الليبي وهو الاستحقاق الانتخابي وفق دستور دائم.

ولجنتي خارطة الطريق في كلا المجلسين وضعت الخطة بكامل تفاصيلها ومحكومة بأزمنة محددة ومؤرخة باليوم، فلماذا كل هذا الالتفاف من قبل البعثة الأممية خاصة وأن مجلس النواب في اختيارة للجنة ستيفاني سوف يكون قد خرق الإعلان الدستوري في التعديل الثاني عشر لسنة 2022 والذي جاء في نصه أن يتم تكليف لجنة من المتخصصين والخبراء وعددهم 24 عضواً وفي ظرف زمني معين لتعديل نقاط الخلاف

لا يوجد اي خلاف بين مجلس النواب والدولة، وإنما مع بعض من مجلس الدولة والمجموعة المسيطرة على القرار داخل المجلس.

في دستور لجنة الستين، ولو أقدم المجلس على اختيار لجنة أخرى للقاعدة الدستورية فهو يعارض نفسه ويتعارض مع نص الإعلان الدستوري.

هل مازالت الخلاف بين مجلسي النواب والدولة قائمة أم أن الأمور اتجهت نحو الانفراج؟

في الحقيقة لا يوجد اي خلاف بين مجلس النواب والدولة، وإنما مع بعض من مجلس الدولة والمجموعة المسيطرة على القرار داخل المجلس، حيث أن هناك أكثر من 54 عضو وقعوا على دعم الاتفاق وهذا مثبت بالمستندات، إذا كان دور البعثة المسمى بالمساعدة ، فيجب عليها المساعدة فقط وإبداء المشورة، أما إذا كنا مانزال تحت البند السابع والقرارين 73/70 لسنة 2011 فيجب أن يفصح العالم أننا تحت الوصاية ولا رأي لنا كمجلس أو شعب أو حكومة وما يوجد هو شكل صوري لا يغني من جوع.

برأيك لماذا لم يعلن المجتمع الدولي موقف حاسم من الحكومات المتصارعة في ليبيا؟

موقف الدول الكبرى غير واضح والكل يمسك من العصا من المنتصف، ولا يخفى أن المشكلة في ليبيا تتأثر بما يحدث الآن في الساحة الدولية، لذلك الكل يترقب وينتظر.

ليبيا مقبلة على أيام صعبة جدا، في ظل التدخل الدولي وفرض الوصاية المبطنة.

باشاغا تسلم المقرات الحكومية في الشرق والجنوب لكنه لم يتسلمها في الغرب..فهل ترى أنه سيتمكن من تسلمها قريبا؟

الحكومة الجديدة قانوناً ودستورياً صحيحة ولا غبار عليها ، وهناك ترتيبات فعليه لاستلامها مقاليد الامور، واعتقد ان ليبيا بعد هذة الحكومة ليست كما كانت قبل ذلك، أي ان كل السيناريوهات قائمة حال فشل تنصيبها واستلامها مقاليد الأمور

هل أصبحت الانتخابات حلم بعيد المنال؟

لن تكون هناك انتخابات في مثل هذا الوضع، والمثال قائم الآن ، لو أن هناك حكومة لم يعترف بها البعض، فكيف الحال في انتخابات رأسية وبرلمانية من يضمن الاعتراف بالنتائج والقبول بها، أعتقد ان ليبيا مقبلة على أيام صعبة جدا، في ظل التدخل الدولي وفرض الوصاية المبطنة.

كـركـاتيـر

وين تتمنى تسافر علاج والا سياحة.. وشن هيا أبن ماكلة وأحسن مسلسلات ووين أجمل النساء في العالم .. وأحسن لبس وشن تبي تسمي بنتك لما تنزاد.. ووين تبي يدفنوك لما تموت ياعريان..
؟!
تركيا تركياا تركياااااا
وياسر من التلقيح خيرلك ...
A+T
Gajoum